GULF CENTER
FOR HUMAN RIGHTS

# دعوهم يتكلمون

# وسائل الإعلام وحرية التعبير المستهدفة في اليمن

## تقرير لمركز الخليج لحقوق الإنسان

## اكتوبر/تشرين الأول 2016

*Creative Commons Image Courtesy of The News USA on Flickr*

GULF CENTER
FOR HUMAN RIGHTS

## جدول المحتويات


1. مقدمة ..... 3
2. خلفية عامة ..... 3
3. الإفلات من العقاب ..... 6
4. الصحفيون الذين قتلوا في عام 2016 ..... 7
5. الصحفيون الذين قتلوا في عام 2015 ..... 8
6. الهجمات على وسائل الإعلام في عام 2014 ..... 9
7. الخاتمة ..... 10
8. التوصيات ..... 11

## 1. المقدمة

تعاني اليمن من الصراعات الداخلية والفقر والأزمات الإنسانية وإرث من إنتهاكات حقوق الإنسان. أن الإنتهاكات الخطيرة واختراقات القانون الدولي متفشية ومستمرة منذ بداية الحرب الأهلية في عام 2014.

وفقا للجنة حماية الصحفيين، وهي منظمة غير حكومية تعمل في مجال حرية وسائل الإعلام، فإن "الضربات الجوية والقصف وقتال الشوارع في المناطق الحضرية تضع الصحفيين والمدنيين في اليمن تحت خطر الموت والإصابة"[1]. ويتم استهداف وسائل الإعلام والصحفيين وخطفهم أو قتلهم بسبب قيامهم بأعمال هامة ومشروعة، كما أن الحق في حرية التعبير تم تقليصه.

ينبغي عدم التقليل من دور وسائل الاعلام في وقت النزاع. فهو هام للغاية من حيث إدارة الصراع وعمليات بناء السلام. ففي كثير من الأحيان، إن عدم وجود معلومات في أي مرحلة من مراحل الصراع يمكن أن يؤدي إلى التلاعب والعجز واليأس. في حين أن تقديم التقارير من قبل وسائل الإعلام الحرة يمكن أن يساعد الناس على اتخاذ قرارات مستنيرة ويعزز الهياكل الديمقراطية للمجتمعات وقد يساعد في استشراف مستقبل أفضل[2].

في هذا التقرير، يهدف مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى توثيق وتسليط الضوء على بعض الحالات لأولئك الذين تعرضوا لإنتهاكات حقوق الإنسان أثناء قيامهم بالتبليغ بشجاعة عن الوضع في اليمن ويحاولون لفت الانتباه إليه.

## 2. خلفية عامة

تواجه وسائل الإعلام في اليمن منذ فترة طويلة عدداً من التحديات الخطيرة. على سبيل المثال، فإن الدستور اليمني يضمن "حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون"[3]. ومع ذلك، فقد تم استخدام التشريعات مثل قانون الصحافة والمطبوعات لعام 1990 مراراً وتكراراً ضد الصحفيين الذين يتحدثون علناً أو يقومون بالإبلاغ عن إنتهاكات حقوق الإنسان. في عام 2012، أصدرت اليمن قانون حرية المعلومات، ولكن آليات تنفيذه لم توضع بعد.

تقع اليمن في نهاية الجزء السفلي من التصنيف العالمي لحرية الصحافة الدولية، وتعرض الصحفيون الذين يعملون لجهات مستقلة للقيود والاعتقال والتهديدات والهجمات[4]. كما أن ممارسة الحق في حرية التعبير، بما في ذلك على شبكة الإنترنت، قوبل بالتهديدات والعنف والاعتقال والتشهير.

---

[1] https://cpj.org/mideast/yemen
[2] http://www.e-ir.info/2010/08/28/the-role-of-media-in-peace-building-conflict-management-and-prevention
[3] المادة 42 من الدستور اليمني
[4] https://www.mediasupport.org/areas/mena/yemen/

في النصف الأول من عام 2016، ارتكب أكثر من 100 إنتهاك ضد حرية الصحافة بما في ذلك القتل والاختطاف والاختفاء والاعتقالات والاعتداءات[5]. وتكشف الأرقام في شهر سبتمبر/أيلول 2016 عن أن ثمانية صحفيين واثنين من موظفي الدعم لقوا مصرعهم منذ بدء الحملة التي تقودها السعودية في اليمن منذ مارس/آذار عام 2015[6]. ووفقاً لمؤسسة الحرية، وهي مجموعة يمنية تراقب حرية الصحافة، فقد تم تنفيذ 49 هجوماً على الاقل ضد وسائل الإعلام في شهر يناير/كانون الثاني 2015 لوحده[7]. ولم تكن مؤسسة الحرية قادرة على العمل بحرية منذ تصاعد القتال في أواخر مارس/آذار عام 2015. وبحلول عام 2015، كان المتمردون الحوثيون قد قاموا بحجب أكثر من 36 موقع إخباري واقتحموا أكثر من 14 مكتباً لوسائل الإعلام[8].

منذ دخول قوات التحالف التي تقودها المملكة العربية السعودية إلى الصراع بتاريخ 26 مارس/آذارعام 2015، 3 فأن 3799 مدنياً قتلوا وأصيب أكثر من 6700 شخصاً آخرين. وتشتمل هذه الأرقام على ما لا يقل عن 1444 قتيلاً من المدنيين منذ فشل مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في الموافقة على إجراء تحقيق دولي في العام الماضي[9]. بتاريخ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2016، قصفت قوات التحالف السعودي قاعة مجتمعية في صنعاء بينما كان الآلاف من المشيعين يشاركون في مراسم جنازة. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 140 شخصاً لقوا مصرعهم وأصيب أكثر من 525 في هذا الهجوم القاتل[10].

لقد أضاع مجلس حقوق الإنسان فرص حاسمة للتصدي للإنتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في اليمن. ففي 2 أكتوبر/تشرين الأول عام 2015، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قرار 18/30[11]، الذي صاغته المملكة العربية السعودية. إن هذا القرار المعيب للغاية تجاهل النداءات السابقة التي تدعو لإجراء تحقيق دولي، وبدلا من ذلك أيد لجنة وطنية يمنية. وبعد ذلك بعام، خَلُص المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة أن هذه اللجنة كانت "غير قادرة على تنفيذ ولايتها وفقا للمعايير الدولية"[12]. ويعتقد مركز الخليج لحقوق الإنسان أنه لا بد من إنشاء لجنة من أجل إجراء تحقيق دولي عاجل في مقتل المدنيين وإنتهاكات حقوق الإنسان في اليمن.

---

5 الاتحاد الوطني للصحفيين: https://www.nuj.org.uk/news/yemeni-journalists-syndicate-report-extensive-press-freedom

6 شبكة آيفكس: https://www.ifex.org/yemen/2016/09/09/dangerous_environment/

7 http://www.freedomfoundation-yemen.org/en/index.php?option=com_content&view=article&id=837:yemen-freedom-foundation-documented-25-attacks-on-journalists-on-sunday-a-monday-out-of-49-violation-cases-since-first-january&catid=12:news&Itemid=30

8 http://www.mwatana.org/en/21102015438

9 اقرأوا النداء المشترك الصادر عن 11 منظمة حقوق الإنسان: http://www.gc4hr.org/news/view/1375

10 اقرأوا: المدافعون عن حقوق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يدعون لاجراء تحقيق دولي عاجل في اليمن، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016: https://rightscable.com/2016/10/10/mena-rights-defenders-call-for-urgent-international-inquiry-in-yemen/

11 http://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/RES/30/18

12 بيان المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أعسطس/آب 2016: http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20411&LangID=E

في سبتمبر/أيلول عام 2016، استضاف مركز الخليج لحقوق الإنسان فعالية جانبية بالتعاون مع التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، مراسلون بلا حدود، لجنة حماية الصحفيين، دعم الإعلام الدولي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، منتدى الشقائق العربي من اليمن وجمعية الأمل في العراق، على هامش الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في 20 سبتمبر/ايلول 2016 تحت عنوان "صحفيون تحت الخطر في سوريا والعراق واليمن والبحرين: التحديات والحاجة إلى تعزيز حمايتهم".

**أمل باشا**، المدافعة البارزة عن حقوق الإنسان ورئيسة منتدى الشقائق العربي باليمن، قالت أن اليمن لم تعد آمنة، وليس هناك مجال للعودة. حيث يتم استهداف الصحفيين من قبل جميع الأطراف، ولم يعد هناك إمكانية للوصول إلى معلومات دقيقة وموضوعية، بل معلومات مضللة وأخبار كاذبة، بالإضافة إلى الصمت. وأضافت بالقول أنه ينبغي أن يكون هناك تحقيقًا دوليًا في الجرائم التي ارتكبت في اليمن. وقالت "نحن بحاجة إلى وقف الحرب ونشر السلام وتوفير الأمان للجميع[13]".

وقد شعر مركز الخليج لحقوق الإنسان في العديد من جلسات مجلس حقوق الإنسان بالحاجة الملحة لتسليط الضوء على الانتهاكات الجارية في اليمن التي لا تحظى باهتمام كافي. ففي سبتمبر/ايلول عام 2015، وخلال الدورة 30 لمجلس حقوق الإنسان، نظم كل من هيومن رايتس ووتش، منظمة العفو الدولية، مركز الخليج لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الأنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ندوة ركزت على اليمن بعنوان: المدنيون ونشطاء حقوق الإنسان تحت النار– والتي تناولت الإفلات من العقاب الذي يغذي الأزمة الإنسانية. ودعا المتحدثون إلى وضع حد لاستهداف المدنيين في الحرب الجارية في اليمن، والمخاطر الوشيكة للمدافعين عن حقوق الإنسان، بما فيهم العاملين في الإعلام والمدونين والصحفيين في البلاد والتي يواجهونها من جميع أطراف النزاع الذين يفلتون من العقاب[14]. ودعا مركز الخليج لحقوق الإنسان مرة أخرى إلى اجراء تحقيق فوري في مقتل الصحفي **عبد الكريم الخيواني** في عام 2015 وفي جميع الجرائم الأخرى التي ارتكبت ضد حقوق الإنسان في اليمن بهدف تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة وفقا للقوانين المحلية والمعايير الدولية.

وفي شهر يونيو/حزيران عام 2015، وخلال الدورة 29 لمجلس حقوق الإنسان، نظم مركز الخليج لحقوق الإنسان فعالية جانبية حظيت أيضاً برعاية، سيفيكاس، فريدوم هاوس، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان و منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، حول وضع المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في اليمن خلال زمن الحرب. ودعا المتحدثون خلال الفعالية إلى وقف العنف بشكل فوري ومساءلة جميع الاطراف المتورطة في جرائم الحرب ضد الإنسانية[15].

وبمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف 2 مايو/أيار، أطلق مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً خاصاً عن حقوق الإنسان تحت عنوان: "*الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان اليمنيون المعرضين للخطر في زمن الحرب*"[16]. حيث وفر هذا التقرير معلومات عن السياق السياسي والصراع في البلاد في أعقاب ثورة 18 مارس/آذار 2011، وسلط الضوء على تدهور الوضع الأمني.

---

[13] http://www.gc4hr.org/news/view/1371
[14] http://www.gc4hr.org/news/view/1090
[15] http://www.gc4hr.org/news/view/1293
[16] لقراءة التقرير الكامل: http://www.gc4hr.org/report/view/35

وبشكل خاص، ناقش التقرير حالة حرية الإعلام والتحديات التي يواجهها الصحفيون في اليمن مع ازدياد استهدافهم. حيث ذكر التقرير بأنه "تتم المساومة على حرية وسائل الإعلام أثناء الصراع، مع بعض الحياد في وسائل الإعلام، إلا أن انقطاع الكهرباء يعني أن المصادر المستقلة للأخبار على الإنترنت غير متاحة دائما". وخلص التقرير بوضع مجموعة من التوصيات للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية الدول وجميع الاطراف المتنازعة في اليمن باتخاذ جميع الخطوات اللازمة نحو السلام والمفاوضات نحو احترام حقوق الإنسان وسلامة المدافعين عن حقوق الإنسان في اليمن.

## 3. الإفلات من العقاب

يستمر كل من التحالف الذي تقوده السعودية وقوات الحوثيين في ارتكاب إنتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي مع الإفلات الكامل من العقاب. وأقر مجلس الأمن الدولي في قراره 2222 (2015) بمستوى الإفلات من العقاب و"أدان بشدة الإفلات من العقاب السائد في الإنتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الصحفيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بها في حالات النزاع المسلح، الأمر الذي قد يساهم في تكرار هذه الأفعال"[17]. ومع ذلك، فإن المسؤولين عن هذه الانتهاكات والتجاوزات لا زالوا يتمتعون بالإفلات من العقاب. إن الفشل المستمر في التوصل إلى اتفاق سلام وتعليق محادثات السلام في الأمم المتحدة يعني أن الوضع مستمر في التدهور باليمن وأن بيئة عمل وسائل الإعلام والصحفيين تصبح خطيرة على نحو متزايد.

إن التفجيرات الأخيرة في أكتوبر/تشرين الأول 2016 تبرز أهمية وجود وسائل الإعلام المستقلة في اليمن للتوثيق ورفع حالات إنتهاكات حقوق الإنسان على المستوى الدولي، من أجل الحصول على مزيد من الاهتمام للصراع في اليمن والدعوة إلى العدل والسلام فيما يتعلق بحقوق الإنسان في البلد. إن التعتيم الإعلامي لا يخدم سوى الذين يفرضونه، ويساهم فقط في زيادة الفظائع الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان وحماية الجناة من المحاسبة، بما في ذلك إجراء تحقيق دولي.

## 4. الصحفيون الذين قتلوا في عام 2016

في 5 أغسطس/آب عام 2016، قتل مراسل تلفزيون سهيل[18] **مبارك العبادي** أثناء تغطية الاشتباكات في محافظة الجوف. وكان يشغل منصب رئيس مؤسسة النبأ للإعلام ومساهم في قناة الجزيرة الفضائية.

وبتاريخ 22 يوليو/تموزعام 2016، قُتل المصور والمراسل **عبد الكريم جبراني** بينما كان يغطي القتال في شمال اليمن. وأصدر المدير العام لليونسكو بياناً صحفياً قائلا: "إنني أدين قتل مبارك العبادي وعبد الكريم جبراني ....يجب السماح للصحفيين القيام بعملهم الحيوي في إعلام الجمهور. جميعنا لديه واجب قانوني بالاعتراف بوضع المدنيين العاملين في مجال الإعلام وضمان سلامتهم، بما في ذلك خلال أوقات النزاع تماشياً مع اتفاقيات جنيف"[19].

---

[17] قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة S / RES / 2222 (2015) صفحة 4 متوفر في:
(2015)http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2222

[18] https://www.nuj.org.uk/news/mubarak-al-abadi-seventh-journalist-killed-in-yemen-this-year

[19] بيان اليونسكو بتاريخ 19 أغسطس/آب 2016: http://www.unesco.org/new/en/communication-and-information/resources/news-and-in-focus-articles/all-news/news/director_general_condemns_killing_of_journalists_mubarak_al/#.V-1KDJMrKRs

بتاريخ 9 مايو/أيار 2016، بدأ عشرة صحفيين اعتقلوا من قبل قوات الحوثيين إضراباً عن الطعام احتجاجاً على سوء المعاملة التي شملت الضرب والحرمان من الحصول على العلاج الطبي والزيارات والحصول على التغذية الكافية. وبتاريخ 23 مايو/أيارعام 2016، تم نقل الصحفيين من الاحتجاز قبل المحاكمة في هبرة إلى مكانٍ مجهول، ولا يزال مكان وجودهم غير معروف[20].

وبتاريخ 4 مارس/آذار 2016، اعتقل **عبد الرشيد الفقهي** من قبل قوات الحوثيين في مطار صنعاء الدولي أثناء عودته من مؤتمر دولي حول حرية التعبير والصحافة في الأردن. ان الفقهي يشغل منصب المدير التنفيذي وعضو مؤسس في منظمة حقوق الانسان "مواطنة". لقد تم تفتيش ممتلكاته واستجوابه حول رحلته وعلاقته مع المنظمات غير الحكومية الدولية.

وقد تم تنظيم مؤتمرٍمن قبل نقابة الصحفيين في اليمن والاتحاد الدولي للصحفيين واتحاد الصحفيين العرب لمناقشة التحديات التي يواجهها الصحفيون في اليمن، ووضع استراتيجيات لحمايتهم وتقويهم وتعزيز عملهم.

لم تكن هذه الحادثة المرة الأولى التي يتم فيها استهداف الفقهي نتيجة لعمله في مجال حقوق الإنسان. ففي سبتمبر/أيلول عام 2015، ألقي القبض عليه واحتجز لمدة عشر ساعات مع زوجته المدافعة عن حقوق الإنسان ورئيسة مجلس الإدارة في مواطنة **راضية المتوكل**، وزملائه الآخرين عقب حضورهم مظاهرة سلمية للمطالبة بالعدالة لضحايا الاختفاء القسري والإفراج عن السياسية المعتقلين.

ترصد وتوثق مواطنة بانتظام إنتهاكات حقوق الإنسان وتم استهدافها بشكل منتظم من قبل جماعة الحوثيين نتيجة لعملها في مجال حقوق الإنسان[21]. وقام كل من مجموعة الحوثيين المسلحة وحزب التجمع اليمني للإصلاح بشن حملات كراهية ضد مواطنة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي[22].

في فبراير/شباط 2016، اختطف **عبدالله المنيفي** المحرر في الصحوة نيوز، وهو موقع ينتقد الحوثيين، من منزله في ذمار على يد قوات موالية للحوثيين ولا زال مكان وجوده غير معروف[23]. وفي ذات الشهر، فبراير/شباط 2016، قُتل الصحفي **أحمد الشيباني** أيضا، من قبل القوات الموالية للحوثيين وفقاً للإداعاءات، بعدما تحدث عن قصف مصنع في تعز[24].

في يناير/كانون الثاني عام 2016، قُتل **هاشم حمران** بواسطة غارة جوية لقوات التحالف التي تقودها السعودية بينما كان يعمل مصوراً لقناة المصيرة. وفي سبتمبر/أيلول 2015، قتل الصحافي **بلال شرف** الدين الذي كان يعمل في قناة المصيرة أيضا في غارة جوية لقوات التحالف التي تقودها السعودية.

---

[20] http://www.amnestyusa.org/get-involved/take-action-now/yemen-release-ten-journalists-ua-2716
[21] https://www.frontlinedefenders.org/en/case/case-history-abdulrasheed-al-faqih
[22] اقرأوا تقرير مركز الخليج لحقوق الإنسان: "الحرية في خطر: الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والبلدان المجاورة": http://www.gc4hr.org/report/view/51
[23] https://cpj.org/2016/02/at-least-one-yemeni-journalist-taken-captive-by-ho.php
[24] https://cpj.org/killed/2016/ahmed-al-shaibani.php

## 5. الصحفيون الذين قتلوا في عام 2015

بتاريخ 20 مايو/أيارعام 2015، اختطف المقاتلون الحوثيون الصحفيين **يوسف الأيزاري** و**عبد الله قابيل**، الذين كانا ينتقدان علنا الحوثيين. وعثر على جثتيهما بعد عدة أيام تحت الأنقاض في ذمار بعد غارة جوية لقوات التحالف التي تقودها السعودية[25] [26].

بتاريخ 18 آذار/مارس عام 2015، قتل **عبد الكريم الخيواني**، رئيس التحرير لصحيفة مؤيدة للديمقراطية على الإنترنت "الشورى" في صنعاء من قبل مسلحين على دراجات نارية بينما كان يغادر منزله. وكان الخيواني يتعاون مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وقال لمركز الخليج لحقوق الإنسان أثناء بعثته إلى اليمن في أبريل/نيسان 2013 بأنه كان مستهدفاً وتعرّض للحبس[27].

وكان الخيواني مناصراً للحق في حرية التعبير وكتب عن الفساد الحكومي. وحصل على جائزة خاصة لصحافة حقوق الإنسان المعرضة للخطر من قبل منظمة العفو الدولية في عام 2008. وعانى من التهديدات المنتظمة والاعتداءات والسجن نتيجة لكتاباته. وحكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة في عام 2004، واختطف وتعرض للتعذيب في عام 2007. وفي عام 2008، حكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات وتم تعليق الحكم في نهاية المطاف بعدما صدر عفو عنه في عام 2009.

أما الصحافي **وحيد أسوفي**، الذي يعمل كرئيس تحرير لصحيفة العربية، فقد تعرض للاعتقال تحت تهديد السلاح في مكتب بريد التحرير من قبل قوات الحوثيين، ولم تصدر أنباء عن مكان وجوده منذ ذلك الحين. حيث تزداد المخاوف حول سلامته.

## 6. الهجمات على وسائل الإعلام في عام 2014

في أسبوع واحد فقط بشهر فبراير/شباط 2014، تعرض تسعة صحفيين لإنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بما فيها التهديدات ومحاولات الخطف والاعتداءات الجسدية واللفظية والتشهير والاعتقالات التعسفية من قبل مسلحين مجهولين وعناصر من جهاز الأمن[28]. وفي الشهر نفسه، منعت الحكومة مؤقتا طباعة نسخ من صحيفة *عدن الغد* التي تديرها الدولة، وهي صحيفة مرتبطة مع جماعة انفصالية مقرها في جنوب اليمن.

وفي شهرسبتمبر/أيلول عام 2014، كانت هناك سلسلة من الهجمات على مراكز وسائل الإعلام والصحفيين. فقد تعرض منزلي المذيع **محمد الجماعي** و**الصحفي إبراهيم الحيدم** العاملين مع قناة يمن شباب المملوكة للقطاع الخاص للقصف بقذائف. كما تمت مداهمة منزل مدير مؤسسة الشموع للصحافة والإعلام **سيف محمد أحمد الحضري**، والصحفيين **مبارك الأشول** و**يوسف القاضي**. واعتقل **محمد عماد**، وهو المصور الذي كان معروفاً جيدا بتغطيته لثورة 2011، أثناء سيره في أحد شوارع صنعاء.

---

[25] https://www.ifex.org/yemen/2016/09/09/dangerous_environment
[26] https://cpj.org/2015/05/two-abducted-yemeni-journalists-found-dead-after-a.php
[27] تقرير مركز الخليج لحقوق الإنسان: "الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان معرضين للخطر بوقت الحرب في اليمن": http://www.gc4hr.org/report/view/35
[28] تقرير مركز الخليج السنوي: "المدافعون عن حقوق الإنسان: اتجاهات مثيرة للقلق في منطقة الخليج 2014": http://www.gc4hr.org/report/view/31

وفي يونيو/حزيران 2014، أغلقت السلطات *محطة تلفزيون اليمن اليوم* والصحيفة، وكلاهما يملكها الرئيس السابق صالح. وأفادت التقارير بأن السلطات أيضا صادرت المعدات منهما[29].

وفي مارس/آذار 2014، تم اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان **علي الديلمي** لمدة 12 ساعة في مطار صنعاء، ومُنِع من السفر إلى الأردن حيث كان من المقرر أن يحضر اجتماع حقوق الإنسان حول "النوع الاجتماعي في حالات الصراع والطوارئ". ويشغل الديلمي منصب رئيس المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، وهي منظمة غير حكومية تراقب إنتهاكات حقوق الإنسان. وفي شهر أغسطس/آب من العام نفسه تم اطلاق النار على سيارته أمام منزله.

وفي شهر مارس/آذار من عام 2014، حُكم على **ماجد قاروط**، وهو مراسل لموقع مصادر الأخباري على الإنترنت، بالسجن لمدة سنة واحدة وغرامة قدرها 100,000 ريال (450 $) بتهمة تعميم أخبار كاذبة. وتتعلق التهمة بمعلومات نُشِرت عبر الفيسبوك حول تورط مسؤول حكومي سابق بالفساد[30].

## 7. الخلاصة

ان البيئة التي تعمل في ظلها وسائل الإعلام والصحفيين في اليمن تصبح خطيرة على نحو متزايد حيث يواجهون بشكل مستمر الاستهداف من جميع أطراف النزاع. كما أنهم يعملون تحت التهديد بالتشهير والاعتقال وحتى الموت. ولا زالت ممارسة الحق في حرية التعبير تخضع لقيود صارخة. وتوفر الحالات المذكورة أعلاه بعض الأمثلة للوضع الحرج، ولكن العديد من الحالات لا يبلغ عنها، وغالباً ما يكون الصحفيون مجبرون على الاختباء وفرض الرقابة على عملهم بسبب خشيتهم على سلامتهم وخوفهم من الانتقام لعملهم.

وتنص المادة 6، الفقرتان (ب) و (ج) من إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا على ما يلي:

لكل شخص الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره: (ب) حرية نشر الآراء والمعلومات والمعارف المتعلقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو نقلها إلى الآخرين أو إشاعتها بينهم، وفق ما تنص عليه الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الدولية المنطبقة؛ (ج) دراسة ومناقشة وتكوين واعتناق الآراء بشأن مراعاة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مجال القانون وفي التطبيق على السواء، وتوجيه انتباه الجمهور إلى هذه الأمور بهذه الوسائل وبغيرها من الوسائل المناسبة[31].

---

[29] https://freedomhouse.org/report/freedom-press/2015/yemen
[30] https://freedomhouse.org/report/freedom-press/2015/yemen
[31] اعتمد بموجب قرار 144/53 بتاريخ 9 ديسمبر/كانون الأول 1998:
http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/RightAndResponsibility.aspx

ويعتقد مركز الخليج لحقوق الإنسان أنه من المحتم أن تكون وسائل الإعلام محمية وأن يتم احترام حرية التعبير. ويجب على السلطات في اليمن والأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بذل المزيد من الجهد لضمان احترام هذه المواد، كما يجب استخدام كل الآليات المتاحة وكل فرصة ممكنة لضمان قدرة جميع المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في اليمن على القيام بعملهم المشروع في مجال حقوق الإنسان دون خوف من الانتقام وبحرية من جميع القيود.

## 8. التوصيات

- حث المجتمع الدولي لوضع حد للعنف في اليمن من خلال تعزيز وقف إطلاق النار وتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 2216 (2015)[32] الذي يدعو إلى وضع حد للعنف في اليمن من قبل جميع أطراف النزاع؛
- دعم نداءات ممثلي المجتمع المدني اليمني في مجلس حقوق الإنسان لإجراء تحقيق دولي حول الصراع في اليمن من أجل التصدي للإفلات من العقاب المستمر في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة من قبل جميع أطراف الصراع ووقف العنف، حيث قد يشتمل التحقيق على ارسال بعثة تقصي حقائق دولية؛
- التحقيق في حالات الاستهداف والخطف وقتل الصحفيين والإعلاميين في اليمن وضمان تقديم الجناة للمساءلة دون الإفلات من العقاب؛
- حث السلطات اليمنية إلى الإفراج فورا ودون قيود أو شروط عن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين المعتقلين نتيجة لعملهم المشروع و السلمي؛
- الإعتراف بأهمية دور الشباب والنساء والمجتمع المدني – بما في ذلك وسائل الإعلام والصحفيين – في عمليات بناء السلام؛
- تمكين البيئة لمدافعي حقوق الإنسان والصحفيين كيما يشاركوا بانشطتهم عن حرية التعبير ومنحهم الحماية الكاملة في القانون والقضاء، والامتناع عن استخدام القانون لعرقلة حريتهم في التعبير؛
- تعزيز إجراءات الحماية وسلامة نشر المعلومات للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بشكل عام في وقت الصراع من خلال آليات خاصة مصممة ضمن الأطر القانونية الدولية.

[32] http://www.un.org/press/en/2015/sc11859.doc.htm